إحصائية الأحكام الصادرة في الطعون المقدمة إلى المحكمة الدستورية منذ عام ٢٠١٣

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
١.	(١) لسنة ٢٠١٣	عدم دستورية قانون المالكين والمستأجرين رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١	عدم دستورية ما ورد في النص المتعلق بعدم جواز الطعن بالحكم المتعلق بتقدير أجر المثل الصادر عن محكمة الدرجة الأولى واعتبار هذا النص باطلا وجديرا بالإلغاء وذلك من تاريخ صدور هذا الحكم.	٢٠١٣/٣/٧	٥٢١٣	٢٠١٣/٣/٢٠
٢.	(٢) لسنة ٢٠١٣	عدم دستورية المادة (٥١) من قانون التحكيم رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١	وبناء على كل ما سبق فإن المحكمة تجد أن الطعن على عدم دستورية الفقرة المتضمنة حرمان المحكوم عليه من الطعن في قرار محكمة الاستئناف الصادر بتأييد حكم المحكمين و اقع في محله الأمر الذي يترتب عليه اعتبار هذه الفقرة من المادة (٥١) من قانون التحكيم رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١ مخالفة لأحكام المادة (١/٦) والمادة (١/١٢٨) من الدستور ، وعليه تقرر المحكمة عدم دستورية هذه الفقرة من هذه المادة.	٢٠١٣/٤/٣	٥٢١٧	٢٠١٣/٤/١٦
٣.	(٣) لسنة ٢٠١٣	عدم دستورية المواد ٣ ، ٨ ، ٥١، ٥٤ من قانون التحكيم رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١ والمادة (٢٧) من نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٢ والبند الثالث من الفقرة (ب) من المادة (٤) من تعليمات عطاءات الأشغال الحكومية لسنة ١٩٨٧ .	أولاً: رد الطعن بعدم دستورية المادتين الثالثة والثامنة من قانون التحكيم والمادة (٢٧) من نظام الأشغال الحكومية رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦. ثانياً : عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لما ورد في المادة الحادية والخمسين من قانون التحكيم لسبق صدور حكم عن المحكمة يقضي بعدم دستوريتها. ثالثاً: عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للمادة الرابعة والخمسين من قانون التحكيم لعدم توفر مصلحة للطاعن في طعنه. رابعاً: عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى تعليمات عطاءات الأشغال الحكومية لسنة ١٩٨٧ لعدم الاختصاص.	٢٠١٣/٦/١٢	٥٢٢٥	٢٠١٣/٦/٢٣

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
٤.	(٤) لسنة ٢٠١٣	عدم دستورية المادة (٦٦/أ/٢) من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، والمادة (٤/ج) من نظام أصول المحاكمات في القضايا الضريبية الحقوقية رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ .	رد الطعن	٢٠١٣/٨/٢٨	٥٢٤٠	٢٠١٣/٩/٤
٥.	(٥) لسنة ٢٠١٣	عدم دستورية قانون الانتخاب رقم (٢٥) لسنة٢٠١٢ .	رده من حيث الشكل وإعادة الملف الاستئنافي إلى مصدره.	٢٠١٣/١٠/٣	٥٢٤٥	٢٠١٣/١٠/١٣
٦.	(٦) لسنة ٢٠١٣	النظر في قانون البلديات رقم (١٣) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته وبيان ما إذا كانت هناك شبهة دستورية تعتري المواد الثانية والثالثة والخامسة والثامنة والسادسة والعشرين والثالثة والثلاثين والسادسة والاربعين من القانون المذكور.	رد الطلب شكلاً.	٢٠١٣/٧/٣٠	٥٢٣٣	٢٠١٣/٨/١
٧.	(٧) لسنة ٢٠١٣	عدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (١١) من قانون الاسماء التجارية رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ .	تقرر المحكمة عدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (١١) من قانون الأسماء التجارية رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ وإعلان بطلانها اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار .	٢٠١٣/١١/١٤	٥٢٥٧	٢٠١٣/١٢/١

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
٨.	(١) لسنة ٢٠١٤	عدم دستورية نصوص من قانون الإنتخاب لمجلس النواب رقم (٢٥) لعام ٢٠١٢.	رد الطعن بعدم الدستورية – في حدود الإحالة – شكلاً.	٢٠١٤/٥/١٥	٥٢٨٧	٢٠١٤/٥/٢٦
٩.	(٢) لسنة ٢٠١٤	عدم دستورية البندين (١) و(٢) من الفقرة (ب) من المادة (٥) من قانون المالكين والمستأجرين رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ على وجه الخصوص والمادة (٥) منه على وجه العموم.	رد الطعن شكلاً.	٢٠١٤/٢/٢٦	٥٢٧٣	٢٠١٤/٣/٢
١٠.	(٣) لسنة ٢٠١٤	عدم دستورية المادة (١٣١/أ/١) من نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧ والمعدلة بموجب النظام المعدل رقم (٤٤)لسنة ٢٠١٢.	رد الطعن.	٢٠١٤/٧/٣	٥٢٩٤	٢٠١٤/٧/١٦
١١.	(٤) لسنة ٢٠١٤	عدم دستورية المادة (١٤/ب) من نظام موظفي وكالة الأنباء الاردنية وتعديلاته رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ .	عدم دستورية نص الفقرة (ب) من المادة (١٤) من نظام موظفي وكالة الانباء الاردنية المشار اليها واعتبارها باطلة .	٢٠١٤/٩/٣	٥٣٠١	٢٠١٤/٩/١٦
١٢.	(٥) لسنة ٢٠١٤	عدم دستورية البندين (١) و(٢) من الفقرة (ب) من المادة (٥) من قانون المالكين والمستأجرين رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ على وجه الخصوص والمادة (٥) منه على وجه العموم.	١. رد الطعن بعدم دستورية الفقرتين (أ و ج) من المادة الخامسة من قانون المالكين والمستأجرين شكلاً. ٢. رد الطعن بعدم دستورية الفقرة (ب) من المادة الخامسة من قانون المالكين والمستأجرين موضوعاً.	٢٠١٥/١/٢٢	٥٣٢٥	٢٠١٥/٢/١
١٣.	(١) لسنة ٢٠١٥	عدم دستورية المادة (٢١) من قانون تطوير وادي الاردن رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨ بجميع فقراتها.	رد الطعن موضوعاً فيما قُبل منه شكلاً.	٢٠١٥/٤/٢٧	٥٣٤٠	٢٠١٥/٥/١١

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
١٤.	(٢) لسنة ٢٠١٥	عدم دستورية المادتين (٥٢ و٥٤) من قانون التحكيم رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١.	١- عدم قبول الطعن بالمادة ٥٢ من قانون التحكيم رقم ٣١ لسنة ٢٠٠١ ورده موضوعاً. ٢- قبول الطعن بنص العبارة الأولى من الفقرة (ب) من المادة ٥٤ من قانون التحكيم رقم ٣١ لسنة ٢٠٠١ شكلاً وموضوعاً والحكم بعدم دستوريتها وإعتبارها باطلة عملاً بأحكام المادة ١٥/ب من قانون المحكمة الدستورية.	٢٠١٥/٧/١	٥٣٤٨	٢٠١٥/٧/١٤
١٥.	(٣) لسنة ٢٠١٥	عدم دستورية المواد (٩ و١٠ و١٣) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠١.	عدم قبول هذا الطعن بعدم الدستورية وردّه شكلاً.	٢٠١٥/٨/٢٥	٥٣٥٦	٢٠١٥/٩/١
١٦.	(١) لسنة ٢٠١٦	عدم دستورية نظام أسواق الجملة للخضاروالفواكه المعدل رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٤ والتعديل رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٩ الجاري عليه.	حيث أن المحكمة الدستورية وفقاً للفقرة الأولى من المادة (٥٩) من الدستور تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة دون غيرها فإن محكمتنا تكون غير مختصة للنظر في الطعن المقدم في هذه الدعوى بما يتعين معه رده من حيث الشكل.	٢٠١٦/٣/٣٠	٥٣٩١	٢٠١٦/٤/١٠
١٧.	(١) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (٢) لسنة ٢٠١٦	عدم دستورية نظام صندوق التكافل الاجتماعي للقضاة، وموظفي وزارة العدل رقم (٤٤) لسنة (٢٠١٥)، وعلى وجه الخصوص، الطعن بأحكام المادتين (٣) و(١٣) و أية مواد أخرى منه، إذا كانت تحرم القضاة المتقاعدين قبل تاريخ (٢٠١٠/٦/١٦) من الاشتراك بالصندوق .	رد الطعن	٢٠١٧/٢/٢٠	٥٤٤٧	٢٠١٧/٣/١

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
.١٨	(٢) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (٣) لسنة ٢٠١٦	عدم دستورية المواد (٩ و١٠ و١٣) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٠) لسنة (٢٠٠١).	رد الطعن شكلاً بالنسبة للمادة (٩) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٠) لسنة (٢٠٠١)، ورد الطعن موضوعاً بالنسبة للمادتين (١٠ و١٣) من القانون المذكور.	٢٠١٧/٢/٢٢	٥٤٤٧	٢٠١٧/٣/١
.١٩	(٣) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (١) لسنة ٢٠١٧	عدم دستورية المادة (١/٥٩) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية المؤقت رقم (٧٩) لسنة (١٩٦٦) وما طرأ عليه من تعديلات.	رد الطعن موضوعاً	٢٠١٧/٤/٩	٥٤٥٥	٢٠١٧/٤/١٦
.٢٠	(٤) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (٢) لسنة ٢٠١٧	عدم دستورية الفقرة (٢) من المادة (٤٦) والمادة (٥٢) بجميع فقراتها من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ وما طرأ عليه من تعديلات.	رد الطعن	٢٠١٧/٧/٢٦	٥٤٧٤	٢٠١٧/٨/١
.٢١	(٥) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (٣) لسنة ٢٠١٧	عدم دستورية النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة على المبيعات رقم (٩٧) لسنة (٢٠١٦)، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (٥٤١٣) الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/١	١. عدم دستورية العبارة الواردة في نهاية منطوق المادة (١) من نظام الضريبة الخاصة المعدل رقم (٩٧) لسنة ٢٠١٦ ونصها: (ويعمل به اعتباراً من ٢٠١٦/٦/٢١) . ٢. رد الطعن فيما زاد عن ذلك. ٣.اعتبار هذا الحكم نافذاً من تاريخ صدوره.	٢٠١٧/٨/٢١	٥٤٧٩	٢٠١٧/٨/٣٠

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
.٢٢	(٦) لسنة ٢٠١٧ في الطعن رقم (٤) لسنة ٢٠١٧	عدم دستورية النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة على المبيعات رقم (٩٧) لسنة (٢٠١٦)، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (٥٤١٣) تاريخ ٢٠١٦/٨/١ باعتبار النظام المطعون فيه قد تقرر سريانه بأثر رجعي.	حيث أن أحكام المحكمة الدستورية هي أحكام نهائية غير قابلة للطعن وملزمة لجميع السلطات و الكافة فإن قرارها هو قولٌ فصلٌ لا يقبل التأويل أو التعقيب من أي جهة كانت وله حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه مرة أخرى، مما يتعين معه عدم جواز النظر بهذا الطعن ورده شكلاً لسبق الفصل في موضوعه.	٢٠١٧/١٠/٣	٥٤٨٤	٢٠١٧/١٠/١٦
.٢٣	(١) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (١) لسنة ٢٠١٨	عدم دستورية (البند ٤ من الفقرة ج) والفقرة (د) من المادة (٣) من قانون المنافسة غير المشروعة، والأسرار التجارية رقم (١٥) لسنة (٢٠٠٠)	رد الطعن موضوعاً	٢٠١٨/٣/٢٨	٥٥٠٩	٢٠١٨/٤/١
.٢٤	(٢) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (٢) لسنة ٢٠١٨	الطعن المباشر المقدم من مجلس النواب بعدم دستورية المادة (١٥) من قانون استقلال القضاء رقم (٢٩) لسنة (٢٠١٤) .	١- الحكم بعدم دستورية عبارة (أو إنهاء خدمته اذا لم يكن مستكملاً مدة الخدمة اللازمة، لإحالته على الاستيداع أو التقاعد) الواردة في القسم الأخير من الفقرة (ج) من المادة (١٥) من قانون استقلال القضاء رقم (٢٩) لسنة (٢٠١٤) . ٢-رد الطعن بالنسبة لباقي فقرات المادة (١٥) المشار اليها .	٢٠١٨/٥/٧	٥٥١٤	٢٠١٨/٥/١٦

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
.٢٥	(٣) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (٣) لسنة ٢٠١٨	عدم دستورية البند (٢) من الفقرة (و) من المادة (٥٧) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المؤقت المعدل رقم (٢٩) لسنة (٢٠٠٩) الذي بمقتضاه تم تعديلُ القانون الأصلي، للضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة (١٩٩٤).	رد الطعن موضوعاً.	٢٠١٨/٦/٢٥	٥٥٢٣	٢٠١٨/٧/١
.٢٦	(٤) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (٤) لسنة ٢٠١٨	عدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (٦٦) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة (٢٠١٤) النافذ من تاريخ ٢٠١٥/١/١	رد الطعن موضوعاً	٢٠١٨/٧/٢٩	٥٥٢٧	٢٠١٨/٨/١٣
.٢٧	(٥) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (٥) لسنة ٢٠١٨	عدم دستورية المادة (٢٨/أ) من قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢، حول الترخيص لشركات توزيع الكهرباء.	رد الطعن بالمادة (٣٥) من قانون الكهرباء المطعون بها شكلاً ورده موضوعاً بالنسبة للطعن بالمادة (٢٨/أ) من القانون ذاته.	٢٠١٨/٩/٩	٥٥٣١	٢٠١٨/٩/١٧
.٢٨	(٦) لسنة ٢٠١٨ في الطعن رقم (٦) لسنة ٢٠١٨	عدم دستورية قانون الكهرباء العام المؤقت برقم (٦٤) لسنة (٢٠٠٢) وبعدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (٤٤) من هذا القانون.	أ- الحكم بدستورية قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (٦٤) لسنة (٢٠٠٢). ب- الحكم بدستورية الفقرة (ج) من المادة (٤٤) من قانون الكهرباء العام المؤقت المشار إليه بالفقرة (أ) من هذا الحكم. ج- رد الطعن بجميع أسبابه موضوعاً.	٢٠١٨/٩/١٣	٥٥٣٤	٢٠١٨/٩/٢٧

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
٢٩.	(٧) لسنة ٢٠١٨	عدم دستورية الجزء الأخير من المادة (٧٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لعام (٢٠١٤) ونصه (ولا تكون إجراءات التصحيح خاضعةً للطعن).	عدم دستورية الجزء الأخير من المادة (٧٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ ونصه (ولا تكون إجراءات التصحيح خاضعة للطعن) وإعادة مقدار الرسم الذي استوفي من الطاعنة لأنها محقة في طعنها.	٢٠١٨/١٢/٣	٥٥٤٩	٢٠١٨/١٢/١٦
٣٠.	(١) لسنة ٢٠١٩	عدم دستورية الفقرة (أ) من المادة (١١) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة (١٩٨٧) وما طرأ عليه من تعديلات.	رد الطعن	٢٠١٩/٧/١	٥٥٨٦	٢٠١٩/٧/٧
٣١.	(٢) لسنة ٢٠١٩	عدم دستورية الفقرة (٥) من المادة (١٧٠) من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم (٢٤) لسنة (١٩٨٨) النافذ ، والفقرة (٢) من المادة (١٧٨) من ذات القانون .	رد الطعن	٢٠١٩/٩/٢٣	٥٥٩٩	٢٠١٩/١٠/١
٣٢.	(٣) لسنة ٢٠١٩	عدم دستورية نظام مراكز الاشخاص ذوي الاعاقة رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٤ والمادة (١٢) منه بجميع فقراتها	رد الطعن	٢٠١٩/١١/٤	٥٦٠٦	٢٠١٩/١١/١٧

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
٣٣.	(١) لسنة ٢٠٢٠	عدم دستورية المادة (٩/ب/٢) من قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته	رد الطعن	٢٠٢٠/٣/٩	٥٦٢٤	٢٠٢٠/٣/١٦
٣٤.	(٢) لسنة ٢٠٢٠	عدم دستورية البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٩) من قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة (١٩٩٣) وتعديلاته	رد الطعن	٢٠٢٠/٥/٣	٥٦٤٠	٢٠٢٠/٥/١١
٣٥.	(١) لسنة ٢٠٢١	عدم دستورية المادة (٢٠) من قانون التنفيذ رقم (٢٥) لسنة (٢٠٠٧)، حسبما عدلت بالقانون رقم (٢٩) لسنة (٢٠١٧).	رد الطعن	٢٠٢١/١/٣١	٥٦٩٦	٢٠٢١/٢/١
٣٦.	(٢) لسنة ٢٠٢١	عدم دستورية المادة (٩) من نظام إعفاء أرباح صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٦ الصادر بموجب المادة (٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (٥٤١٥) تاريخ ٢٠١٦/٠٨/١٦.	عدم دستورية المادة (٩) من نظام إعفاء أرباح صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٦.	٢٠٢١/٦/٣	٥٧٢٤	٢٠٢١/٦/١٦

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
٣٧.	(٣) لسنة ٢٠٢١	عدم دستورية المادة (١٢٦) من قانون الأحوال الشخصية رقم (١٥) لسنة ٢٠١٩.	رد الطعن	٢٠٢١/٧/٦	٥٧٢٩	٢٠٢١/٧/١٥
٣٨.	(٤) لسنة ٢٠٢١	عدم دستورية المادة (١٣٧/ج) من قانون العمل رقم (٨) لسنة (١٩٩٦) وتعديلاته.	رد الطعن	٢٠٢١/٨/١٧	٥٧٣٦	٢٠٢١/٨/١٩
٣٩.	(٥) لسنة ٢٠٢١	عدم دستورية الفقرة (د) من المادة (٦) من نظام الشمول بتأمينات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥ .	رد الطعن	٢٠٢١/٩/٧	٥٧٤٣	٢٠٢١/٩/١٦
٤٠.	(١) لسنة ٢٠٢٢	عدم دستورية الفقرة (د) من المادة (٣) من نظام رسوم المقالع والتعدين رقم (٤٤) لسنة ٢٠٠٢ ، والفقرة (د) من المادة (٣) من نظام رسوم المقالع والتعدين رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٢.	رد الطعن	٢٠٢٢/١/١٨	٥٧٧١	٢٠٢٢/٢/١

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
٤١.	(٢) لسنة ٢٠٢٢	عدم دستورية البند (٢) من الفقرة (ز) من المادة (٦٤) من قانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته رقم (١) لسنة ٢٠١٤ وبالتناوب عدم دستورية المادة (٤٤) بفقرتيها (١ ،٢) من قانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨.	١. رد الطعن المتعلق بالبند (٢) من الفقرة (ز) من المادة (٦٤) من قانون الضمان الاجتماعي النافذ رقم (١) لسنة ٢٠١٤. ٢. عدم الاختصاص بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة (٤٤) من قانون الضمان الاجتماعي الملغى رقم (٣٠) لسنة (١٩٧٨) .	٢٠٢٢/٥/١٠	٥٧٩٢	٢٠٢٢/٥/١٦
٤٢.	(١) لسنة ٢٠٢٣	عدم دستورية الفقرة (٣) من المادة(٣) والفقرة (٢) من المادة (٥) ، والمادة (٨) من قانون منع الجرائم رقم (٧) لسنة ١٩٥٤.	رد الطعن	٢٠٢٣/١/١٥	٥٨٣٨	٢٠٢٣/١/٢٦
٤٣.	(٢) لسنة ٢٠٢٣ في الطعن رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢	عدم دستورية الفقرتين (١) و(٢) من المادة (١٩١) من قانون اصول المحاكمات المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٨ .	رد الطعن بعدم دستورية الفقرتين (١) و(٢) من المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٨.	٢٠٢٣/٢/٢١	٥٨٤٧	٢٠٢٣/٣/١
٤٤.	(٣) لسنة ٢٠٢٣ في الطعن رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢	عدم دستورية المادة (٢/٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .	رد الطعن شكلاً	٢٠٢٣/٣/١٩	٥٨٤٩	٢٠٢٣/٤/٢

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
٤٥.	(٤) لسنة ٢٠٢٣	عدم دستورية المواد (٣/ب و١٣و٢١) من النظام رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٥، نظام الإقرارات الضريبية والسجلات والمستندات ونسب الأرباح الصادر بموجب الفقرة (أ) من المادة (٧٧) من قانون ضريبة الدخل وتعديلاته رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤، والمادة (٣/ ب) من النظام رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٥ نظام المصاريف والمخصصات والاستهلاك والاعفاءات ، الصادر أيضاً بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٧٧) من قانون ضريبة الدخل المذكورة.	رد الطعن	٢٠٢٣/٤/٤	٥٨٥١	٢٠٢٣/٤/١٦
٤٦.	(٥) لسنة ٢٠٢٣	عدم دستورية المادة (٢/٩٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .	رد الطعن	٢٠٢٣/٦/١٣	٥٨٦٨	٢٠٢٣/٦/١٥
٤٧.	(٦) لسنة ٢٠٢٣	عدم دستورية المادة (٥٢ مكرر) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته ، والمادة (٦٢) الفقرات (ب، ج، د) من نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ الصادر بموجب المادتين (٥٢ و٥٦) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتعديلاته رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠.	أولاً: عدم دستورية الفقرة (د) من المادة (٦٢) من نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتعديلاته رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١، والتي نصها: " تستوفي السلطة مبلغاً اضافياً مقداره (٢٥%) من مبلغ كلفة ازالة الضرر اللاحق بالبيئة او المقدر من اللجنة الخاصة او المحكوم به حسب مقتضى الحال." ثانياً: رد الطعن فيما عدا ذلك.	٢٠٢٣/٨/٨	٥٨٧٥	٢٠٢٣/٨/١٦

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
٤٨.	(١) لسنة ٢٠٢٤	عدم دستورية المادة (١) من نظام الإقرارات الضريبية والسجلات والمستندات ونسب الأرباح وتعديلاته رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٥ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٦ والمنشور على الصفحة (٦٧٦٥) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٣٤٩) بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٦ المعمول به اعتبارا من تاريخ ٢٠١٥/١/١.	عدم دستورية العبارة الواردة في نهاية منطوق المادة الاولى من نظام الإقرارات الضريبية والسجلات والمستندات ونسب الأرباح وتعديلاته رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٥ ونصها (ويعمل به اعتباراً من ٢٠١٥/١/١) واعتبار هذا الحكم نافذاً من تاريخ صدوره.	٢٠٢٤/٢/٢٠	٥٩١٢	٢٠٢٤/٢/٢٩
٤٩.	(٢) لسنة ٢٠٢٤	عدم دستورية المادة (٢/٤٨) من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته.	رد الطعن	٢٠٢٤/٣/٥	٥٩١٥	٢٠٢٤/٣/١٧
٥٠.	(٣) لسنة ٢٠٢٤	عدم دستورية الفقرة (٤) من المادة (٢٠٦/ب) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ والمعدل بالقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٨.	رد الطعن شكلاً	٢٠٢٤/٣/١٩	٥٩١٧	٢٠٢٤/٤/١
٥١.	(٤) لسنة ٢٠٢٤	عدم دستورية المادة (٣٤) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ كما كانت عليه قبل التعديل الساري بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١.	رد الطعن لعدم الاختصاص	٢٠٢٤/٤/٢	٥٩٢٢	٢٠٢٤/٤/١٦

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
٥٢.	(٥) لسنة ٢٠٢٤ في الطعن رقم (٦) لسنة ٢٠٢٤	عدم دستورية المادتين (١٠/ج) و(١١/ج) من قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات رقم (١١) لسنة ١٩٦٨.	رد الطعن شكلاً.	٢٠٢٤/٥/٢٨	٥٩٤٢	٢٠٢٤/٨/١
٥٣.	(٦) لسنة ٢٠٢٤ في الطعن رقم (٧) لسنة ٢٠٢٤	عدم دستورية عبارة ((أو الحكام الاداريين ، ويتم البت فيها بصفة الاستعجال)) الواردة في المادة (٤٠) من قانون الزراعة رقم (١٣) لسنة (٢٠١٥) ونصّها " تنظر دعاوى الحراج والمراعي امام محاكم الصلح أو الحكام الإداريين ويتم البتّ فيها بصفة الاستعجال ."	عدم دستورية عبارة (أو الحاكم الإداري المختص) الواردة في المادة (٣٩) من قانون الزراعة رقم (١٣) لسنة ٢٠١٥ وكذلك عبارة (او الحكام الاداريين) الواردة في المادة (٤٠) من القانون ذاته.	٢٠٢٤/٧/٢	٥٩٣١	٢٠٢٤/٦/٦
٥٤.	(٧) لسنة ٢٠٢٤ في الطعن رقم (٥) لسنة ٢٠٢٤	عدم دستورية الفقرتين (٤،٢) من المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ .	رد الطعن شكلاً	٢٠٢٤/٧/٢٣	٥٩٣٧	٢٠٢٤/٧/١٦

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
٥٥.	(٨) لسنة ٢٠٢٤	عدم دستورية الفقرة (٤) من المادة (٢٠٦/ب) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ والمعدل بالقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٨.	عدم دستورية الفقرة (٤) من المادة (٢٠٦ / ب) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته والتي نصّها :"من نصف القيمة إلى مثل القيمة عن البضائع غير الخاضعة لأي رسوم أو ضرائب ولا تكون ممنوعة أو محصورة."	٢٠٢٤/١٠/١	٥٩٥٧	٢٠٢٤/١٠/١٦
٥٦.	(١) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (٩) لسنة ٢٠٢٤	عدم دستورية التعديلات التي طرأت على المادتين (٢و٤٣/ أ / ٤) من النظام الداخلي لنقابة الصحفيين رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته بموجب النظام رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٨.	رد الطعن	٢٠٢٥/٢/٦	٥٩٧٦	٢٠٢٥/٢/١٦
٥٧.	(٢) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٤	عدم دستورية التعديلات التي طرأت على المادتين (٢و٤٣/ أ / ٤) من النظام الداخلي لنقابة الصحفيين رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته بموجب النظام رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٨.	رد الطعن	٢٠٢٥/٢/١٧	٥٩٨٠	٢٠٢٥/٣/٢
٥٨.	(٣) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (١) لسنة ٢٠٢٥	عدم دستورية الفقرة (ب) من المادة (٦٢) من قانون الطيران المدني رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٧ لمخالفتها المواد (١/٦، ٧، ٢٧، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١/١٢٨) من الدستور.	رد الطعن	٢٠٢٥/٣/٢٤	٥٩٨٤	٢٠٢٥/٤/٣

الرقم المتسلسل	رقم الحكم	موضوع الطعن	خلاصة الحكم	تاريخ صدور القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
٥٩.	(٤) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (٣) لسنة ٢٠٢٥	عدم دستورية المادة (٤٤/ و) من قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته.	رد الطعن شكلاً	٢٠٢٥/٣/٢٤	٥٩٨٤	٢٠٢٥/٤/٣
٦٠.	(٥) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (٢) لسنة ٢٠٢٥	عدم دستورية البند (٣) من المادة (٥٤/ج) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته	رد الطعن	٢٠٢٥/٥/٥	٥٩٩٣	٢٠٢٥/٥/١٥
٦١.	(٦) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥	عدم دستورية الفقرتين (٢و٤) من المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته	رد الطعن شكلاً.	٢٠٢٥/٥/٢١	٥٩٩٤	٢٠٢٥/٦/١
٦٢.	(٧) لسنة ٢٠٢٥ في الطعن رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥	عدم دستورية قانون نقابة المعلمين الأردنيين رقم (١٤) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته، بمجمله لمخالفته نصوص المواد (١/٦ و٣و٥ و٧) ، (٧) ، (١٦)، (١٩) ،(٢٣)، (١٢٠)، (١/١٢٨) من الدستور.	عدم دستورية قانون نقابة المعلمين الأردنيين رقم (١٤) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته، واعتباره باطلاً من تاريخ صدور هذا الحكم.	٢٠٢٥/٧/١٧	٦٠٠٢	٢٠٢٥/٧/٣١